بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 21– الأحد 2017/7/30

الخبر:

البنك الدولي: مصر دولة نموذجية للمشاركة في الشمول المالي العالمي

قامت مجموعة البنك الدولي باختيار مصر، والصين، والمكسيك كدول نموذجية للمشاركة بمبادرة الشمول المالي العالمي التي أطلقها البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (إيتو)، والمبادرة العالمية الجديدة للشمول المالي بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI)، ومؤسسة بيل وميليندا جيتس.

وستستعين المبادرة، الممتدة لثلاثة أعوام، بمساري عمل أحدهما تشغيلي والآخر معرفي وهما مسارين مكملين لبعضهما البعض بهدف تحسين قدرة المواطنين على الوصول والتعامل مع الخدمات المالية، بجانب الاستمرار في البحث وتطوير التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة لثلاثة قطاعات رئيسية مرتبطة بالتمويل الرقمي وهي: أمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقة في الخدمات المالية الرقمية، وجود هوية رقمية للخدمات المالية، وتقبل المؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر وعملائهم لنظام المدفوعات الإلكترونية واستخدامه.

المصدر: (المال بتصرف الأحد ، 30 يوليه 2017)

التعليق على الخبر

- لا يحصل نصف البالغين في أنحاء العالم، أو نحو 2.5 مليار نسمة، على خدمات مالية رسمية، و75 في المائة من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- ولا يدخر سوى نحو 25 في المائة من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية .
- ويقصد بالشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض) والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب). وتقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة. وذلك من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي.
- وعلى الدول تبنى استراتيجية طموحة لتحقيق الشمول المالي في الدول النامية والأقل نموا من خلال العمل على وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع واستخدام الابتكارات التكنولوجية المصرفية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الشمول المالي - توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف - له آثار إيجابية كبيرة على الاستقرار المالي والاجتماعي ومكافحة الجرائم المالية والحد من مخاطرها خصوصا غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي - مثال: اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي.
- لذلك ستوفر مجموعة البنك الدولي، خلال الثلاث سنوات، للدول الثلاث المساعدة التقنية اللازمة المتعلقة بالشمول المالي خاصة المرتبطة بالجوانب القانونية والتنظيمية، وستعقد أول ندوة، ضمن ثلاث ندوات سنوية أخرى، لمناقشة نتائج وتوصيات المبادرة بالهند خلال الفترة من 29 نوفمبر حتى 1 ديسمبر هذا العام.
- وتشير بيانات مجموعة البنك الدولي إلى أن مصر لديها القدرة على ضم أكثر من 44 مليون شخص، كما وجدت هذه البيانات أن مصر لديها قوانين وأنظمة وتكنولوجيا معلومات واتصالات كافية.
- ولقد احتفلت مصر يوم 27 ابريل 2017، وعلى مدار أسبوع، باليوم العربي للشمول المالي، بمشاركة واسعة من البنوك العاملة في مصر، حيث تم تحديد هذا اليوم من قبل مجلس محافظي البنوك المركزية العربية ومؤسسات النقد العربية، وذلك لترسيخ مبدأ الشمول المالي.
- ووضع البنك المركزي عددا من المقترحات لزيادة عدد المتعاملين مع البنوك لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية والسلامة المصرفية من بينها فتح حسابات مصرفية للمواطنين بدون مصاريف. ودون حد أدنى لفتح الحساب تحت شعار "حساب لكل مواطن". والسماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها مثل المناطق النائية والمهمّشة وعرض المنتجات المصرفية الملائمة لهذه الشريحة. وإرسال رسائل نصية تعريفية لعملاء شركات الاتصالات، للتعريف بالحدث، والإعلان عن قيام البنوك بفتح حسابات للعملاء دون مصاريف. كما أصدر البنك المركزي نشرة تعريفية للعامة حول الشمول المالي.
- وصرح محافظ البنك المركزي المصري، إن عدد الحسابات المصرفية التي تم فتحها من خلال مشاركة 36 بنكا في مبادرة أسبوع الشمول المالي بلغت نحو 81 ألف حساب.

وحجم الودائع التي تلقتها البنوك خلال أسبوع الشمول المالي بلغت 290 مليون جنيه وأنه تم توزيع 615 ألف نشرة تعريفية خلال أسبوع الشمول المالي.

- تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الشمول المالي بمصر ضئيلة مقارنة بباقي دول المنطقة وهي نسبة غير مؤكدة، لذا استحوذ الأمر على اهتمام البنك المركزي للوقوف على النسبة الفعلية والاعتماد على أساس معرفي معلوماتي سليم. ولذلك صرح محافظ البنك المركزي المصري، أنه جارى إعداد دراسة قياس مستوى الشمول المالي للوقوف على المعروض والمستخدم من الخدمات المالية وتحسين سبل إتاحة تلك الخدمات. وبناءً على نتائج الدراسة سيتم إعداد الخطط المستقبلية لتعزيز الشمول المالي لجميع فئات المجتمع واتخاذ السياسات الاصلاحية اللازمة بالتعاون مع الأطراف المعنية.
- وستقوم مصر باستضافة المنتدى السنوي العالمي الذي ينظمه التحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ في سبتمبر 2017 بالتعاون مع البنك المركزي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذى يُعد من أضخم المنتديات العالمية التي تعنى بتطبيق الشمول المالي، حيث سيتم عرض الاجراءات التي يتم اتخاذها في هذا الصدد ومنها الاعلان عن موقف مصر قبل الشمول المالي على جانب العرض من الخدمات المالية.

الاتحاد الافريقي للاستثمار